فقالوا : المقصور من حاله كذا (ومن صفته كذا والممدود من أمره كذا ومن سببه كذا وقالوا في المذكر والمؤنث : علامات التأنيث كذا وأوصافها كذا) ثم لمّـَا أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذي روِى رواية كذا وكذا . فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلمّـَا رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه وغـَنـُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز . ثم لمّـَا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إِيراده ونصّ ِ ألفاظه التزموا (وأُلزِمُوا) كُلْفته إذْ لم يجدوا منها بدّا ولا عنها منصرَفا . ومَعَاذ ا أن ندّعى أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلـّـَة قياسا لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبـّـَهنا عليه كما فعله مَن قبلنا ممن نحن له متّبعون وعلى مُثـُله وأوضاعه حاذُون فأمّا هُجْنة الطبع وكدورة الفكر وخمود النفْس وخَيْس الخاطر وضيق المضطَرب فنحمد ا على أن حماناه ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه ويستعملنا به فيما يدنى منه ويوجب الزلفة لديه بمنّ ِه .

فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به فأمضه على ما أريناه وحدّدناه غير هائب له ولا مرتاب به . وهو كثير وفيما جئنا به منه كاف